

الفصل الأول : مدخل لمفهوم الاقتصاد الكلي

1. مقدمة:

يعتبر التحليل الاقتصادي الكلي بالمعنى الواسع قديم من الناحية التاريخية قدم التحليل الاقتصادي, بحيث استخدم التجاريون مفهوما اقتصاديا كليا في تحليلهم هو مفهوم الميزان التجاري كما أن التحليل الاقتصادي عند المدرسة الطبيعية يقوم على أساس كلي لأنه يبحث في دورة الناتج الوطني و كيفية توزيع الإنفاق بين الطبقات الاجتماعية الثلاثة.

أما النماذج الاقتصادية الكلية بأتم معنى الكلمة فقد ظهرت في القرن التاسع عشر على يد آدم سميث ريكاردو و ماركس , و لقد بدأ التحليل الاقتصادي بالشكل المتعارف عليه في العصر الحديث منذ ظهور النظرية الكينزية , حيث تمت صياغة هذه النظرية في شكل صيغ رياضية ومنحنيات من طرف عدة باحثين على رأسهم هيكس.

2. تعريف الاقتصاد الكلي:

يرمي الاقتصاد الكلي إلى تفسير سير الاقتصاد في مجمله , و لهذا الغرض يتم جمع المعلومات حول الدخل , الأسعار و حجم الاستخدام, و كذا مجموعة أخرى من المتغيرات الاقتصادية في فترات و أماكن مختلفة, يتم على أساسها تكوين نظريات عامة تمكن من تفسير هذه المعطيات.

و لا تقتصر الدراسة الاقتصادية الكلية على فهم الأحداث الاقتصادية فقط و إنما ترمي أيضا إلى تحسين السياسات الاقتصادية , و بذلك فهي تساعد أصحاب القرار السياسي على تقييم آثار مختلف السياسات الممكنة.

3. أنواع التحليل الاقتصادي:

يقسم التحليل الاقتصادي إلى أكثر من نوع و ذلك تبعا للمعيار المستخدم في ذلك التحليل:

- معيار حجم الوحدة الاقتصادية :

تشمل الوحدة الاقتصادية المنتج و المستهلك و الحكومة و المؤسسات بأنواعها , و من هنا فإن علم الاقتصاد في تناوله للمشكلة الاقتصادية إما أن يدرس تلك الوحدات مجتمعة و إما أن يتناول سلوك كل منها على حدة , و لذا ينقسم التحليل الاقتصادي في هذا السياق إلى : تحليل إقتصادي كلي (Macroéconomie) و تحليل اقتصادي جزئي (Microéconomie).

- معيار الصياغة أو الأسلوب:

يمكن تقسيم الأساليب التي يتناول بها علم الاقتصاد عرض القضايا المختلفة إلى : الأسلوب النظري الوصفي , الأسلوب الرياضي الذي تستخدم فيه الأدوات الرياضية لعرض العلاقات الاقتصادية و اشتقاقاتها , ثم الأسلوب القياسي الذي يستخدم كل من الرياضيات و الاحصاء في التعبير عن العلاقات الاقتصادية, و هناك أيضا الأسلوب البياني الذي يعد أحد أعمدة التحليل الاقتصادي حيث بواسطته يتسنى توضيح طبيعة و شكل العلاقة بين المتغيرات .

- معيار الزمن :

يمكن ملاحظة ثلاثة أنواع من التحليل :

1- التحليل الساكن :

و فيه تكون العلاقات السببية مستقلة عن الزمن أي أن المتغيرات المتضمنة في النموذج غير مؤرخة, و يمكن تمثيل ذلك من خلال العلاقة الدالية بين الطلب (QD) و السعر P و الدخل Y في شكل : $QD = f(P, Y)$ و يتميز التحليل الكلاسيكي بالسكون و من أهم أدوات التحليل الساكن دوال العرض و الطلب حيث يكون للمتغير التابع قيمة إذا أخذ المتغير المستقل قيمة معينة ما.

2- التحليل الساكن المقارن :

يختص هذا الشكل من التحليل بدراسة الظواهر الاقتصادية و علاقاتها مع بعضها البعض في حالة التوازن دون الاهتمام بالكيفية التي يتم بها الانتقال من نقطة توازن إلى أخرى.

كما يعرف هذا النوع من التحليل بأنه مقارنة حالتين لهما نفس العلاقة السببية و لكن قيمة المتغير الخارجي قد تغيرت من حالة لأخرى.

و يبدو التحليل الكينيزي من النوع الساكن المقارن , و يمكن توضيح ذلك من خلال النموذج التالي :

$$Y = C + I^o$$

حيث : Y تمثل الدخل , C الاستهلاك (متغيرين داخليين) , I^o يمثل الاستثمار و هو متغير خارجي , و لتكن دالة الاستهلاك

$$C = C^o + bY$$

$$Y = (C^o + I^o) / (1 - b)$$

و هذا يعني أن قيمة الدخل تغير كلما تغيرت قيمة المتغيرات الخارجية (C^o, I^o)

3- التحليل الحركي (الديناميكي) :

يتركز هذا النوع من التحليل على عنصر الزمن, أي دراسة مختلف الظواهر الاقتصادية وفقا لتغيراتها عبر الزمن.

ففي هذا النوع من التحليل تتغير المتغيرات مع الزمن أي تأخذ بعين الاعتبار الزمن اللازم ليتمكن المتغير المفسر (المستقل) من

التأثير على المتغير المفسر (التابع) و يمكن التمييز بين نوعين من التحليل الحركي : التحليل الحركي المستمر و التحليل الحركي

على فترات.

و هناك نوع من التحليل الديناميكي الذي يسمى بالوضع الراكد حيث أنه يهتم بآخر وضع لبعض المتغيرات بفرض مرور الزمن

بدون انقطاع و لا تأخير مع بقاء المتغيرات الخارجية الهامة ثابتة عبر الزمن .

4. تعريف لبعض المصطلحات المستعملة :

*النماذج الاقتصادية : النموذج هو عبارة عن نظرية يتم من خلالها تفسير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية باستعمال صياغة

رياضية أو بيانية أو وصفية, و النموذج يستعمل نوعين من المتغيرات (المتغيرات الداخلية و المتغيرات الخارجية).

*المتغيرات و الأوسطة : إن النظريات و النماذج الأساسية تستخدم صياغة رياضية تكون في شكل علاقات دالية يمكن تمثيلها

بإينا مثل :

$$Q_x = f(P_x)$$

$$C = f(Y)$$

$$Q = f(L, K)$$

و من هذه العلاقات تسمى المتغيرات في الطرف الأيسر بالمتغيرات التابعة أو التي يراد تفسيرها بينما المتغيرات في الطرف الأيمن

بالمغيرات المستقلة أو المفسرة.

و كلا النوعين من المتغيرات تعتبر داخلية (Endogènes) بحيث أن قيمتها تتحدد من داخل النموذج , و هناك أيضا متغيرات خارجية (Exogènes) يتم تحديدها من خارج النموذج, أي ليست لها علاقة بالنموذج بحيث أن تغيرها مستقل. و بالإضافة إلى المتغيرات هناك أوسطة أو معاملات سلوكية تميز العلاقات السببية .

مثال :

- علاقة الدخل التوازني : $Y = C + I^o$
- دالة الاستهلاك في المدى القصير : $C = bY + C^o$
- دالة الإنتاج من نوع كوب دوغلاس : $Q = A K^{\alpha} L^B$
- * - تمثل كل من (L, K, Q, C, Y) متغيرات داخلية
- * - تمثل كل من (A, C^o, I^o) متغيرات خارجية
- * - تمثل (b) الميل الحدي للاستهلاك (و هو وسيط سلوكي)
- * - تمثل كل من (B, α) وسيطان تقنيان يمثلان المرونة

المعادلات السلوكية, التعريفية, و التوازنية :

- المعادلات السلوكية : أو الوظيفية هي المعادلات التي تبين السلوك الذي يسلكه المتغير التابع نتيجة تغير سلوك

$$C = f(Y) ; C = C^o + bY \text{ مثال :}$$

C متغير تابع و Y متغير مستقل.

- المعادلات التعريفية : (أو المحاسبية) و هي المعادلات التي تعرف متغيرا ما باستعمال المتغيرات الأخرى و

تسمى بالتعريفية لأنها صحيحة بالتعريف.

مثال :

$$Yd = S + C \text{ أن الدخل المتاح يقسم إلى استهلاك و إيداع أي :}$$

بحيث أن أطراف المعادلة تعتبر متطابقة كالقول مثلا بأن : $3 = 1+2$

- المعادلات التوازنية : التوازن هو تعادل أهداف قوى متباينة كتعادل قوى الطلب الكلي مع قوى العرض الكلي

$$YD = YS \text{ فتمثل حالة توازن الاقتصاد الكلي}$$

كما أن انعدام التوازن يمثل حالة اختلال في مجمل الاقتصاد.

5. أهداف السياسة الاقتصادية الكلية :

تحاول النظرية الاقتصادية شرح و تحليل المشاكل الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد الوطني و إعطاء حلول ملائمة لهذه المشاكل و هذا بوضع سياسة اقتصادية تكون محددة الأهداف, و قد تختلف أهداف السياسات الاقتصادية من اقتصاد لآخر و من أهمها:

- النمو الاقتصادي : يتحقق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة قدرة الوطن على انتاج السلع و الخدمات و هذا من أجل رفع مستوى معيشة الأفراد.

- الاستخدام التام : من أجل رفع مستوى معيشة الأفراد فإنه لا بد من جعل الاستخدام أكبر ما يمكن , أي توفير فرص عمل لكل شخص قادر و راغب في العمل.

- استقرار الأسعار : لا بد من تأمين استقرار الأسعار و تجنب حدوث التضخم لأن التضخم يؤثر سلبيا على مستوى معيشة الأفراد خاصة ذوي الدخل المحدود.

- عدالة توزيع المداخيل : من بين الأهداف التي ترمي إليها السياسة الاقتصادية الكلية هي محاولة توزيع الناتج الوطني بشكل عادل أو على الأقل قريب من العدالة, و هذا يتحقق عن طريق مكافأة الأفراد حسب إنتاجيتهم و جهودهم كما يجب ضمان حد أدنى من الدخل لكل فرد من أفراد المجتمع .

- التوازن في ميزان المدفوعات : ميزان المدفوعات هو عبارة عن ملخص لكل الصفقات التي تتم بين الوطن و العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة و تشمل الصفقات على الصادرات و الواردات و تدفقات رأس المال المختلفة.

6. بعض الصعوبات التي يواجهها التحليل الاقتصادي الكلي :

يواجه التحليل الاقتصادي الكلي بعض المشاكل التي لابد من الإشارة إلى بعض منها :

- **مشكلة التجميع :** من الخطأ معاملة العناصر الاقتصادية عند التجميع على أنها عناصر متجانسة في حين هي ليست كذلك , فمثلا : الزيادة في الاستهلاك الوطني (الاستهلاك الكلي) لا تعني بالضرورة زيادة استهلاك كل فرد من أفراد المجتمع , و للوصول إلى حكم أقرب للواقع فإنه لابد من اللجوء لعملية التجميع للمتغيرات الفرعية (الجزئية) مع الأخذ بعين الاعتبار لبعض الملاحظات.
- **مشكلة الأوساط الحسابية :** إن بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستهلاك الوطني مثالي يمكن تقديره بسهولة عن طريق جمع استهلاك كل فرد لكن الأمر يصبح معقدا مع متغيرات اقتصادية كلية أخرى كمعدل الفائدة أو الأجر و غيره من المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى و في العادة نأخذ مثلا متوسط معدلات الفائدة السائدة غير أنه لا يمثلها تمثيلا دقيقا.
- **خطأ التركيب :** إن ارتفاع سعر سلعة ما له نتائج اقتصادية تختلف كثيرا عن النتائج التي يحدثها ارتفاع أسعار السلع كلها , كما أن ارتفاع دخل فرد معين له آثار اقتصادية تختلف كثيرا عن الآثار الناجمة عن ارتفاع مداخيل كل أفراد المجتمع , و بالتالي يمكن القول أن ما يصلح للجزء لا يعني بالضرورة أنه صالح على المستوى الكلي.